الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ))

(سورة النمل: الآية ٤٠)

الحمد لله والشكر له الذي لا اله إلا هو ، أسجد لفضله وأشكر نعمته وألطافه عليَ في إتمام هذه الاطروحة، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد (ﷺ)، وال محمد الطيبين الطاهرين.

عرفاناً بالجميل , اتقدم بخاص الشكر والامتنان الى مؤسسة بحر العلوم الخيرية ممثلة بمعالي الدكتور(**ابراهيم بحر العلوم)** وعميد معهد العلمين للدراسات العليا (**أ.د زيد عدنان محسن**) والسيدين معاون العميد للشؤون الإدارية **(أ.د خالد خضير دحام)** ومعاون العميد للشؤون العلمية **(أ.د علي عادل أسماعيل)** والسيد رئيس قسم القانون (**أ.د صعب ناجي عبود**) و(**أ.د مازن راضي ليلو**) عضو مجلس الدولة في العراق لمساعدته لي في توفير القرارات القضائية وجميع الأساتذة في المرحلة التحضيرية للدكتوراه(**أ.د احمد عبيس الفتلاوي،أ.د سناء محمد سدخان،أ.د سعيد علي غافل)** وجميع الزملاء في الدراسة ،واتقدم بالشكر والامتنان لمن أوفى وبذل المزيد من الجهد في الإشراف والمتابعة لإنجاز هذه الاطروحة وصيرورتها بهذا الشكل وتثميناً للجهود الخيرة والنبيلة والمخلصة التي ساعدتني كثيراً في البحث والدراسة السيدة المشرفة على البحث (**أ.د سلمى طلال عبد الحميد)** التي منحتني الوقت الكافي في الاشراف على الرغم من المهام المؤكله اليها في كلية الحقوق جامعة النهرين، ولجميع العاملين في معهد العلمين للدراسات العليا والكادر الاداري في قسم القانون العام.

أسجل شكري وتقديري .

الباحث

المستخلص

مما لاشك فيه أنّ العدول في القضاء الاداري الذي تتبناه المحكمة الادارية العليا من الإجراءات التي تُسهم في تطوير القضاء الاداري من خلال إرساء مبادى قانونية تواكب متطلبات التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وسد النقص في التشريعات القانونية التي تنظم العلاقة بين الادارة والافراد ، ولاسيما أنّ المباديء القانونية في القانون الاداري احد مصادر القانون الاداري والتي تمنح القاضي الاداري حيزاً اوسع في حسم المنازعات الادارية وتجاوز حالة إنكار العدالة ، وبتوافر المسوّغات العملية يستطيع القاضي الاداري العدول الى مبدأ جديد او العدول عن اجتهاد قضائي سابق ، وقد يصاحب اجراء العدول القضائي تحديات عملية وقانونية ومنها عندما تُواجَه المحكمة ضرورة الحفاظ على توازن دقيق بين متطلبات التطوير القضائي وضرورات احترام المباديء القانونية التي تُشكِّل ركيزةً للاستقرار القانوني، وضمان استقرار الاوضاع القانونية والحقوق المكتسبة.

وحري بنا التطرق الى أثر القاضي الاداري في اجراء العدول القضائي الذي يتسم بالأبداع والابتكار لان القانون الإداري ذو طبيعة انشائية مرتكزاً على مجموعة من المسوّغات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اضافة الى التشريعات التي تصوب الاتجاه نحو العدول القضائي عن الأحكام السابقة والتي قررت مبادى قانونية ،اما الدوافع فهي لتحديد سلطة القاضي الاداري من التوسع في مجال التحول في الأحكام مما يوثر على مبدأ الأمن القانوني والقضائي، ولعل من المفيد أن نوضح أن إجراء العدول القضائي من قبل الجهات القضائية المختصة في مؤسسات القضاء الاداري في دول المقارنة تتم وفقاً لنظام الإحالة لمجلس الدولة او ترجيح احد الحكمين من قبل دائرة توحيد المباديء القانونية او اجراء الطعن التمييزي من قبل المحكمة الادارية العليا لتقرير مبدأ قانوني جديد او العدول عن مبدأ سابق ، والتي تكون وفق ألية إجرائية ونظام تقاضي محكم يراعي النصوص القانونية في القوانين الاجرائية التي تستند اليها الجهات القضائية في القضاء الاداري، وعمليا فان القضاء الاداري في العراق لم يرسم له آلية محددة في إجراء العدول القضائي من قبل السلطة التشريعية او في النظام الداخلي للمحكمة الادارية العليا ما يدفعنا الى معالجة هذا النقص التشريعي، بالاستفادة من التشريعات المقارنة .

إما من حيث آثار العدول القضائي فهي لا تقتصر على الجانب النظري بل تمتد الى الواقع العملي وما له من انعكاسات ايجابية او سلبية في ضمان استقرار الاوضاع القانونية ومبدأ الأمن القانوني والقضائي ، ولخطورة الاجراء مما يستلزم إحاطته بضمانات قانونية منها الشكلية تتعلق بتسبيب الأحكام والمدة الزمنية للعدول القضائي اضافة الى الاجرائية تتعلق بنشر الأحكام القضائي وحق الدفاع وعدم تجزئة اجراء العدول القضائي، وأسبغنا بحثنا بمجموعة من التطبيقات القضائية تجسد حالات العدول القضائي من قبل مجلس الدولة في فرنسا والمحكمة الادارية العليا في مصر ومحاولات من المحكمة الادارية العليا في العراق بما لها من سلطة تقديرية بالتراجع عن احكام قضائية كثيرة غير متلائمة مع الواقع او أضحت تخالف تشريعات قانونية صدرت عن السلطة التشريعية، واهم ما يمكن استنتاجه وضع تشريع قانوني يعدل قانون مجلس الدولة في العراق المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل يضمن العدول القضائي من قبل المحكمة الادارية العليا من خلال آلية إجرائية وتأسيس هيئات قضائية تضمن توحيد المباديء القانونية التي تصدر عن المحكمة الادارية العليا في العراق .

الموضوع		رقم الصفحة
المقدمة		١-٦
الفصل الاول	التعريف بالعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري	٧-٧٥
المبحث الاول	مأهية العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	٨-٤٢
المطلب الاول	مفهوم العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	٨-٢٣
الفرع الاول	تعريف العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري وأهميه	٩-١٧
الفرع الثاني	ذاتية العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	١٧-٢٣
المطلب الثاني	صور العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري وأسبابه	٢٤-٤٢
الفرع الاول	صور العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري	٢٤-٣٦
الفرع الثاني	أسباب العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري	٣٦-٤٢
المبحث الثاني	المسوّغات والمعوقات للعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري	٤٣-٧٥
المطلب الاول	مسوّغات العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري العراقي والمقارن	٤٣-٥٤
الفرع الاول	المسوّغات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا	٤٤-٥٠
الفرع الثاني	عدول المحكمة الادارية العليا وسيلة لتصويب المباديء القانونية والأحكام القضائية	٥٠-٥٤
المطلب الثاني	معوقات العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري العراقي والمقارن	٥٤-٧٥
الفرع الاول	حجية الأحكام القضائية للمحكمة الاتحادية العليا بوصفها قيداً على عدول المحكمة الإدارية العليا	٥٤-٦١
الفرع الثاني	المباديء العامة في القانون الاداري بوصفها قيداً على عدول المحكمة الإدارية العليا	٦١-٧٥
الفصل الثاني	أحكام العدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن	٧٦-١٤٥
المبحث الاول	دور القاضي الاداري في تحقيق العدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن	٧٧-١٠٧
المطلب الاول	اتجاه إراده القاضي الإداري لتحقيق العدول القضائي في القضاء الاداري	٧٨-٩٢
الفرع الاول	العوامل المؤثرة في اتجاه إرادة القاضي الاداري للعدول القضائي في القضاء الاداري	٧٨-٨٤
الفرع الثاني	الدوافع في اتجاه إرادة القاضي الاداري للعدول القضائي في القضاء الاداري	٨٤ -٩٢
المطلب الثاني	الضوابط التي تحكم سلطة القاضي الإداري للعدول القضائي في القضاء الاداري	٩٢-١٠٧
الفرع الاول	الضوابط القانونية لسلطة القاضي الاداري للعدول القضائي في القضاء الاداري	٩٣-١٠١
الفرع الثاني	الضوابط القضائية لسلطة القاضي الاداري للعدول القضائي في القضاء الاداري	١٠١-١٠٧

المبحث الثاني	اجراءات العدول القضائي للجهة المختصة في القضاء الاداري العراقي والمقارن	١٠٨-١٤٥
المطلب الاول	الجهة القضائية المختصة بالعدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن	١٠٩-١٢٥
الفرع الاول	الجهة القضائية المختصة بالعدول القضائي في القضاء الاداري المقارن	١٠٩-١١٦
الفرع الثاني	الجهة القضائية المختصة بالعدول القضائي في القضاء الإداري العراقي	١١٦ -١٢٥
المطلب الثاني	الاليات الاجرائية للعدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن	١٢٥-١٤٥
الفرع الأول	الالية الاجرائية للعدول القضائي في القضاء الاداري المقارن	١٢٦-١٣٨
الفرع الثاني	الالية الاجرائية للعدول القضائي في القضاء الاداري العراقي	١٣٨-١٤٥
الفصل الثالث	الآثار المترتبة على العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا وضمانته	١٤٦-٢١٦
المبحث الأول	الآثار القانونية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	١٤٧-١٧٩
المطلب الأول	الآثار الإيجابية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	١٤٨-١٦١
الفرع الأول	الآثر الايجابي لعدول المحكمة الادارية العليا في تعزيز مبدأ الأمن القانوني	١٤٨-١٥٧
الفرع الثاني	الآثر الايجابي لعدول المحكمة الادارية العليا طبقا لمبدأ الحقوق القانونية المكتسبة	١٥٧-١٦١
المطلب الثاني	الآثار السلبية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	١٦١-١٧٩
الفرع الأول	الاثر السلبي للعدول القضائي على مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية	١٦٢-١٧٤
الفرع الثاني	الاثر السلبي للعدول القضائي في تهديد استقرار الأوضاع القانونية ومبدأ الأمن القضائي	١٧٤-١٧٩
المبحث الثاني	الضمانات القانونية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا وتطبيقاته القضائية	١٨٠-٢١٦
المطلب الأول	الضمانات القانونية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري	١٨١-٢٠١
الفرع الأول	الضمانات الشكلية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا لمبدأ قانوني جديد	١٨٢-١٩١
الفرع الثاني	الضمانات الاجرائية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا لمبدأ قانوني جديد	١٩١-٢٠١
المطلب الثاني	التطبيقات القضائية للعدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن	٢٠١-٢١٦
الفرع الأول	التطبيقات القضائية للعدول القضائي في القضاء الاداري المقارن	٢٠٢-٢١٠
الفرع الثاني	التطبيقات القضائية للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في القضاء الاداري العراقي	٢١١-٢١٦
الخاتمة	الاستنتاجات والمقترحات	٢١٧-٢٢٣
المصادر		٢٢٤-٢٤٩

المقدمة

أولا:موضوع الدراسة.

في مستهل الحديث فإن موضوع العدول القضائي في مباديء وأحكام المحكمة الادارية العليا من أدق وأهم المواضيع الاجرائية في القضاء الاداري ، ويرجع ذلك الى اعتماد تلك المباديء القانونية كأحد مصادر القانون الاداري حديث النشأة في العراق إذا ما تمت مقارنة في الدول التي تتعاطى مع النظام الثنائي في القضاء الاداري منها محل دراستنا المقارنة (فرنسا – مصر) فقد وضعت اسساً ذات طبيعة منهجية تحافظ على المباديء القانونية وتدعمها كونها مصدرا رئيسا للقانون الاداري ، وتسهم المباديء القانونية المستقر عليها في النظام القضائي الإداري بوصفه مرشداً للقاضي الاداري في تصويب افكاره من اجل اصدار احكام قضائية والتي تؤسس الى مبادى قانونية تعد مشكاة يهتدي بها سائر القضاة من بعدهم فكلما كانت المباديء راسخة في مبادى قانونية ولفترة طويلة من الزمن تحفظ وتصون المراكز القانونية للأفراد وتحافظ على الحقوق المكتسبة التي قد تكون محلاً لإهدارها من قبل القضاء عن التحول السريع والمفاجيء في المباديء القانونية بصورة غير مدروسة ودقيقة.

فالأحكام القضائية التي تصدر عن المحاكم العليا من خلال صيرورتها مبادى قانونية تعد عنواناً للحقيقة هذا من جهة ، ومن جهة اخرى هي دليل للمساواة بين الافراد من خلال تطبيقها على جميـع الوقائـع المتشابـهة والتحول في المباديء القانونية وفقا لاعتبارات العدول القضائي: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية تُسهم في خلق حالة من ملاءمة تلك المباديء القانونية وفقا الى الاعتبارات التي يعد عامل الزمن عنصرا حاكما واساسيا فيها من دون التأثير بشكل مباشر او غير مباشر على الاحوال التي تستقر عليه الأوضاع القانونية، مما يؤدي الى اجتهاد القاضي الاداري في سرعة حسم القضايا المعروضة وتخفيف العبء الحاصل على المحاكم وبالتالي تحقيق الغاية في العدالة الادارية المنشودة.

للقاضي الاداري أثر كبير من خلال الدور الايجابي الذي يقوم به من خلال بإيجاد الحلول المناسبة في حل النزاعات التي تعرض عليه اذ يساهم في انشاء القاعدة القانونية التي تعد أحد المظاهر الرئيسة في العدول عن اجتهاد قضائي سابق وفي خلقه مبادى قانونية وفقا لقرارات المحكمة الادارية العليا لما يقوم به من استخلاص للمبادئ القانونية لتفادي حالة انكار العدالة.

تعد آلية عمل المحكمة الادارية العليا في إجراء العدول القضائي في العراق غير مكتملة اذ ما قورنت بدول المقارنة محل دراستنا(فرنسا–مصر) بسب عدم وجود نظام قانوني يرتب ذلك الاجراء

وان قانون مجلس الدولة الرقم(٦٥) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته لم ينظم ذلك اضافة الى اختلاف الجهات التي مارست اجراء التصديق على احكام القضاء الاداري منذ نشأته العام ١٩٨٩، وهي تختلف من دولة الى اخرى من خلال مؤسسات القضاء الاداري ومن حيث طريقة معالجة الاختلاف في الآراء المتعارضة امام تلك الهيئات في ترجيح الراي الاجتهادي وفقا للمعايير التي استقر عليها القضاء الاداري في فرنسا متمثلا بمجلس الدولة ومصر بالمحكمة الادارية العليا.

العدول قضائيا من مبدا قانوني الى اخر او العدول عن اجتهاد قضائي قد يكون وفقا لمسوّغات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية يقود المحكمة الادارية العليا الى تبني رأي جديد يخالف رأياً قديماً ، وان وضع ضوابط معينة تمنع القاضي الاداري من الاجتهاد في رأي قد يودي الى اثار سلبية وتأثير على مبادى قانونية ذات اهمية عالية في القانون الاداري منها الأمن القانوني والقضائي ،اذ يسعى القاضي الاداري الى ضبط ايقاع العمل القضائي وعدم الابتعاد عن الآثار الايجابية للعدول القضائي وتجنب آثاره السلبية في أداء مهامه التي اوكلها له الدستور والقانون والقضاء في حل المنازعات القضائية وديمومة استمرار العمل في المرافق العامة والمحافظة على الامتياز التي يمنح لجهة الادارة .

وأخيراً فإن الضمانات القانونية والقضائية التي يجب توفيرها في المباديء القانونية للمحكمة الادارية العليا تمنحها قوة قانونية تمنع التراجع عنها خلال فترات زمنية قصيرة مما يودي الى الاخلال بإجراء العدول القضائي ، ولا يمكن اغفال الأثر المترتب وأثر المخاطر التي قد تترتب على العدول عن مبدأ قانوني سابق ومنها المساس بفكرة الأمن القانوني والقضائي والتوقع المشروع للأفراد بوصفها من الركائز الأساسية لبناء دولة القانون التي تتطلب الثبات النسبي واستقرار للحقوق والمراكز القانونية، وفي ذلك تحقيق اولويات العدالة المطلقة وهي المساواة بين المتقاضين في تطبيق المباديء القانونية عليهم.

ثانيا: <u>أهمية موضوع الدراسة</u>.

تبرز اهمية هذه الدراسة من ناحيتين نظرية وعملية وتتبلور افكارهما بما يأتي: –

أ.الناحية النظرية: إن العدول القضائي الاداري من الاهمية يقرر مباديء قانونية جديدة تعد أحد مصادر القانون الاداري، وانه من أهم تلك الإجراءات التي تمارسه(المحاكم العليا) ومنها المحكمة الادارية العليا لذلك فان عدم مواكبة القضاء للتطور في الحياة الادارية بمختلف جوانبها

من خلال أحكامه يجعله يسبب آثاراً سلبية تتمثل بعدم استقرار الاوضاع القانونية ، والتأثير على مبدا الأمن القانوني والقضائي ،لذلك يكتسب العدول قضائيا اهميته من خلال كونه يجعل الحكم القضائي الاداري مرنا اذ يمكن له مواكبة المتغيرات للاعتبارات العملية :السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى عدم وجود نص قانوني يتنظم اجراءات التقاضي الاداري الذي يوكل المهمة الى التشريعات التي تنظم إجراءات التقاضي مما يوكلها الى الشرائع العامة (قانون المرافعات المدنية –قانون أصول المحاكمات الجزائية) على الرغم من خصوصية الإجراءات في القضاء الاداري والتي تحتاج الى تشريع خاص بها.

ب.الناحية العملية: تتعدد الجهات المختصة في المصادقة على الأحكام القضائية التي تصدر من جهات القضاء الاداري في العراق منذ العام ١٩٨٩لحين الثبات على المحكمة الادارية العليا بموجب قانون تعديل قانون مجلس الدولة العراقي الرقم(٦٥) لسنة ١٩٧٩، إلا أنّ مجلس الدولة العراقي لم يعدَ نظاماً داخلياً لها يبن إجراءات المحكمة وانما استندت على الشرائع العامة التي احالها اليها القانون، ومن اهمها العدول قضائيا من مبدا قانوني الى مبدأ جديد وفقاً لمبررات العدول القضائي على أن تحدد بضوابط تعلوها المصلحة العامة التي تقررها في المبدأ الجديد مستفيدا من دول المقارنة (فرنسا– مصر) من خلال نظام الإحالة او الترجيح من قبل دائرة توحيد المباديء القانونية في المحكمة الادارية العليا ، والاستقرار على مبادى قانونية تعد مصدراً للقانون الاداري حديث النشأة في العراق .

يعد العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا من المواضيع ذات الصلة الوثيقة بمبدأ المشروعية والذي يرتبط مباشرة بقيام دولة القانون، ذلك ان المحاكم الادارية بدرجتها الاولى تختص بالفصل في المنازعات الادارية التي تصدق احكامها المحكمة الادارية العليا بموجب نظام شامل ومتكامل يقرر مبادى قانونية تسهم في تطوير الأحكام التي تصدر عن المحاكم الادارية وجعلها تواكب تطور الحياة الادارية والظروف التي تمر بها الدولة ،فضلاً تصحيح الأحكام القضائية الادارية، ولاحظنا أنّ المحكمة الادارية العليا في العراق عدلت عن أحكام سابقة لها لذا كان لابد من الوقوف عند هذه التطبيقات والبحث في اسبابها ومسوّغاتها.

ثالثا: <u>إشكالية الدراسة</u>.

للأحكام القضائية التي تصدر عن المحكمة الادارية العليا والتي تقرر في ذات الوقت مبادى قانونية تعد احد مصادر القانون الاداري تستند اليها المحاكم الأخرى في حسم المنازعات الادارية المعروضة عليها ، الا أن المحكمة الادارية العليا وبمرور الزمن قد تتراجع عن تلك الأحكام القضائية التي قررت بموجبها مباديء قانونية وفقا لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية قد يكون لها آثار معينة وهنا تكمن إشكالية الدراسة في سؤال رئيس يتضمن موضوع اطروحتنا **(العدول في مباديء وأحكام المحكمة الادارية العليا في العراق)**والذي من خلالها تنبثق اسئلة فرعية سنتبنى الاجابة علنها في طيات بحثنا **وهي كما يأتي:**

أ. ماهية العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا وصوره؟

ب. كيفية تمييز العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا من المفاهيم القانونية المقاربة؟

ت. ماهي مسوّغات العدول القضائي للمحكمة الادارية العليا ومعوقاته؟

ث. العوامل المؤثرة والدوافع في اتجاه إرادة القاضي الاداري للعدول قضائياً؟

ج. ماهي الجهات المختصة بالعدول القضائي في القضاء الاداري العراقي والمقارن؟

ح. ماهي الآليات الاجرائية للجهات القضائية في العدول قضائيا الى مبدأ جديد في القضاء الاداري في

العراق ودول المقارنة؟

خ. كيفية تعزيز الآثار الايجابية للعدول القضائي وتفادي الآثار السلبية من قبل المحكمة الادارية العليا؟

د. ماهي الضمانات القانونية لعدول المحكمة الادارية العليا في العراق ودول المقارنة؟

رابعاً: <u>فرضية الدراسة</u>.

من أجل الوقوف على هذه الإشكالات وإيجاد الحلول القانونية لها نفترض أن إحاطة العدول القضائي بمجموعة من الوسائل سيساهم في التقليل من آثاره السلبية وتعزيز الآثار الايجابية ، وذلك من خلال بيان النظام الاجرائي للعدول القضائي للمحكمة الادارية العليا في العراق مقارنا مع النظامين القضائيين الفرنسي والمصري بتطبيقات قضائية ،ما يُسهم في خلق بيئة قانونية في

القضاء الاداري اثناء العدول القضائي من مبدأ قانوني الى اخر جديد تساند القاضي الاداري بوصفها أحد المصادر التي تدعمه أثناء ممارسته القضائية في حل النزاعات الادارية.

خامساً: نطاق الدراسة.

أ. النطاق المكاني. تدور دراستنا حول بيان لعدول في مبادى وأحكام المحكمة الادارية العليا في كل من العراق والمؤسسات القضائية المناظرة لها في التشريعات المقارنة (فرنسا– مصر) من خلال دراسة مقارنة تتناول النصوص القانونية والأحكام القضائية للمحاكم العليا والتي من خلالها استمد القضاء الاداري سلطته في إجراء العدول القضائي من مبدأ قانوني الى آخر جديد في العراق ودول المقارنه.

ب. النطاق الزماني. بحثت الدراسة تطور اجراء العدول قضائيا للمحكمة الادارية العليا بوضع قواعد اجرائية والجهات المختصة في هذا الاجراء وفقا لقانون مجلس الدولة العراقي الرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته لحين استحداث المحكمة الادارية العليا بموجب قانون التعديل الخامس الرقم (١٧) لسنة ٢٠١٣، وقانون التعديل السادس لمجلس الدولة الرقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ ومنحها الاختصاص الاصيل في كل الإجراءات القضائية ومنها العدول قضائيا، وما واكبه في دول المقارنة ومنها قانون اصلاح القضاء الاداري في فرنسا وقانون مجلس الدولة المصري الرقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ والمذكرة التنظيمية الرقم (١٣٦) لسنة ١٩٨٤.

سادساً: منهج الدراسة.

أعتمدت هذه الدراسة أسلوب المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية لمجلس الدولة في العراق وأحكام القضاء للمحكمة الادارية العليا وآراء فقهاء القانون الإداري والمنهج المقارن من خلال مقارنتها مع التنظيم القضائي الفرنسي المصري، وسبب اختيارنا للأنظمة المذكورة آنفاً هو أن فرنسا تمثل نظاماً قانونياً عريقاً في استحداث هيئات قضائية تعالج التحول في المباديء القانونية من خلال دوائرها المتخصصة بأجراء العدول قضائيا في مجلس الدولة، أما بالنسبة لتنظيم إجراء العدول قضائيا في مصر فيلاحظ أنه يمثل تجربة متطورة في نوعها من خلال الاستفادة من تجربة القضاء الفرنسي الاداري ومواكبته للتحديث القانوني للمحكمة الإدارية العليا في مجلس الدولة المصري بإنشاء دوائر له الحق في مراجعة الطعون قبل البت بها والذهاب الى توحيد المباديء القانونية.

سابعاً: <u>الدراسات السابقة</u>.

أ. ورود لفته طاهر، دور المحكمة الادارية العليا في توحيد المباديء القانونية في العراق (دراسة

مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة ميسان، ٢٠٢٠.

تناولت الدراسة التنظيم القضائي في ترسيخ المباديء القانونية التي قام القاضي الإداري بابتداعها، واكتشافها بوصفها اساساً من أسس توحيد المباديء القانونية، فالأحكام القضائية التي يصدرها القاضي هي التي تلبس القانون طابعه العملي وتتجه نحو تحقيق العدالة، وتعد المحكمة الإدارية العليا قمة القضاء الإداري، لذلك أنيط بها أمر توحيد التفسير والتطبيق القانوني وإرساء المباديء القانونية فيها لما لها من هيمنة كاملة على الأحكام القضائية، فبينت الجهة المختصة بتوحيد المباديء القانونية.

وتتمايز دراستنا من حيث إعطاء الدراسة حقها بكونها مقارنة حيث حرص الباحث على عقد المقارنة بين العراق ودول المقارنة في وضع نظام لأجراء العدول قضائيا للمحكمة الادارية العليا لعدم تنظمينه في قانون مجلس الدولة العراقي الرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩وتعديلاته.

ب. أمير عدنان نغيش، العدول عن المباديء المستقرة في القضاء الاداري (دراسة مقارنه)،رسالة ماجستير، جامعة القادسية،٢٠٢٢.

تناولت الدراسة استقرار الأحكام القضائية الصادرة نتيجة اجتهاد القاضي الإداري وذلك لعدم وجود النص التشريعي الذي يحكم النزاع المعروض عليه أو لغموضه أو نقصه وذلك لتعلقها باستقرار المراكز القانونية للأفراد واحترام الحقوق المكتسبة لهم بموجب تلك الاجتهادات القضائية المستقرة، وبعد موضوع العدول عن المباديء المستقرة في القضاء الإداري من المواضيع الحيوية التي لها تأثير على كل من مبدأي الأمن القانوني القانوني والأمن القضائي من خلال زعزعة الاستقرار للمراكز القانونية وانعدام الثقة بالمؤسسة القضائية وعدم الاطمئنان لها عدم احترام ما يصدر منها من أحكام بسبب تخوف الأفراد من العدول بشكل مفاجيء عن تلك المباديء التي رتبوا أوضاعهم القانونية على ضوئها، وتبين الدراسة الآثار الناتجة عن عدول المحاكم الإدارية العليا عن بعض مبادئها الثابتة والمستقرة فإنه يجب إحاطة العدول القضائي بمجموعة من الوسائل القانونية.

وتتمايز دراستنا من حيث إعطاء الدراسة حقها بكونها مقارنة حيث حرص الباحث على عقد المقارنة بين العراق ودول المقارنة وفي بيان النظام الإجرائي لعدول المحكمة الادارية العليا والضمانات القانونية (الشكلية –والاجرائية) للعدول القضائي من مبدأ قانوني الى اخر جديد.

ثامناً: <u>خطة الدراسة</u>.

من أجل الاحاطة بموضوع الدراسة **(العدول في مباديء وأحكام المحكمة الادارية العليا – دراسة مقارنه)** تقتضي منا تقسيمه على ثلاثة فصول، حيث تناول **الفصل الأول (التعريف بالعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري)** وتضمن هذا الفصل مبحثين، كان أولهما **(مأهية العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري)**، أما المبحث الثاني فكان بعنوان **(المسؤغات والمعوقات للعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري)**.

في حين إن **الفصل الثاني** يبين **(أحكام العدول القضائي في القضاء الإداري العراقي والمقارن)**، وقد تضمن هذا الفصل مبحثين تناول الأول منهما **(دور القاضي الإداري في تحقيق العدول القضائي في القضاء الإداري العراقي والمقارن)**، أما المبحث الثاني فهو **(أجراءات العدول القضائي للجهة المختصة في القضاء الإداري العراقي والمقارن)**

اما **الفصل الثالث** فهو يتضمن **(الاثار المترتبة على العدول العدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا وضمانته)** يتكون هذا الفصل من مبحثين اولهما **(الاثار القانونية للعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري)** اما المبحث الثاني فعنوانه**(الضمانات القانونية للعدول القضائي للمحكمة الإدارية العليا في القضاء الاداري)**.

، وانتهينا في ختام البحث إلى بيان أهم **الاستنتاجات** و**المقترحات** التي تم التوصل إليها.